عشية رأس السنة

بسمة النسور

حالة من الذعر انتابت الصديقات والأصدقاء حين تنبهوا، على نحو مباغت، إلى أنّ الذكريات التي أخذوا يستعيدونها ضاحكين تعود إلى أكثر من 35 عاماً على أقل تقدير. حدث ذلك عشية رأس السنة، حين اتفقوا على اللقاء في منزل أحدهم ضمن أجواء عشاء بسيط هادئ، خالٍ من الموسيقى والضوضاء التي لم تعد تروق لهم كالسابق، بالأحرى لم يعد أيّ منهم قادراً على تحمّلها، وقد تجاوز معظمهم الستين من العمر. كانت لحظة إدراك جماعية صادمة حزينة، أعقبها صمتٌ كاد يودي بالسهرة إلى مزاج سوداوي، يتخلله أسىً على العمر الذي مضى سريعاً في غفلةٍ منهم. أحسّ بعضهم بالندم على تلبية الدعوة، موقناً أنّه ليس من الحكمة أن يبدأ عامه الجديد بصحبة رفاق الصبا، لأنّ في ذلك دليلاً دامغاً على بلوغ شيخوخةٍ لا ريب فيها. ظلّ أحدهم يشكو من زيادة الوزن، على الرغم من مواظبته على المشي يومياً، والتزامه بنظام غذائي صارم فرضه الطبيب، بسبب ارتفاع نسبة الكولسترول في دمه، بعدما كان مثالاً للرشاقة والوسامة.

قال ساخراً: لم يكتفِ الزمن بذلك الدمار الشامل، بل أجهز على ما تبقى من شعر على رأسي. حاولت من دون جدوى التحايل على تلك الحقيقة، علّها تجنّبني الاستماع إلى كلمة «عمو» التي يصرّ الصغار على مخاطبتي بها من باب الاحترام... تحدث آخر مطولاً عن معاناته مع أسنانه المتساقطة تباعاً، ما دفعه إلى تركيب أسنان اصطناعية. وأيقنت صديقة أنّها بلغت من العمر عتيا، حين كرّرت المجموعة على مسامعها أكثر من مرة عبارة «ما شالله عليك... لسّه شباب» لأنّها تدرك أنّ عبارة كهذه لا تُقال لشابة في مقتبل العمر، بل لعجوزٍ ليست شمطاء بالضرورة (!). طرحت صديقة، تدّعي الحكمة أحياناً، فكرة استعادة قصص التعارف المبكرة لكلّ منهم مع البقية، مع ضرورة الاعتراف بالانطباع الأول مهما كان سلبياً. انخرطت المجموعة في سرد حكاياتٍ جميلة مضحكة، لم تخل من مصارحةٍ عن مفارقاتٍ والتباساتٍ أدت، بالنتيجة، إلى تشكل هذا النوع النادر من الصداقات المدهشة العابرة للأزمان، المتخطّية التحولات، المتجاوزة العقبات. وفي محاولةٍ لتصفية النفوس، والتخفّف من علائق كامنة، طرحتُ سؤالاً كان على الجميع الإجابة عنه: ما هو أكثر ما أثار حزنك في العام الماضي؟

تراوحت الإجابات بين فقدان أحبةٍ غيبهم الموت إلى حال الوطن العربي الباعث على البؤس إلى الفشل في تحقيق مشاريع إلى خيبة أمل ممن توسمنا فيهم الوفاء، إلى متاعب مهنية وقلق على الأولاد. عند اقتراب الساعة من الثانية عشرة، طرحت صديقة، متفائلة بطبعها، سؤالاً تحريضياً مغايراً، يتعلق بأحلامهم وتطلعاتهم في العام الجديد. التمعت العيون بالرجاء والأمل، رغم كلّ شيء. أجمع الحضور على الأمل بدوام الصحة وراحة البال. اتفقوا على رفض الطرفة الشهيرة عن كائناتٍ فضائيةٍ ترقب سكان كوكب الأرض باستغراب، وهم يحتفلون بدورانها دورة كاملة حول الشمس، لأنّ الأمر ليس بهذه البساطة، فحلول العام الجديد ينطوي على معنى أعمق بكثير، كونه يجدّد فينا طاقة الحب والأمل، ويحرّض فينا الفضول اتجاه القادم المجهول، ويمنحنا فرصة حقيقية للتأمل في ما مضى من حياتنا، ويتيح لنا فسحة فرح مسروقة، تتلاشى فيها المخاوف والأحزان برهة وجيزة، كي نتمسّك باللحظة الراهنة بكل جوارحنا، نعي فكرة الوجود بمعناها المباشر البسيط، ونحتفل بأنّ أصدقاء امتد بهم الزمن ردحاً طويلاً ما زالوا قادرين على إتقان الحب والاكتراث والمشاركة والبوح حول مأدبة صغيرة، في تأكيد على قوة الصداقة قيمة إنسانيةً سامية نتمسك بها في مواجهة الخراب، مهما أوغلنا في الكهولة!

عن المستبدّ والتاريخ والدم

ممدوح الشيخ

عدنان الباجة جي أحد كبار رجال الدولة السابقين في العراق، لعب دورًا كبيرًا في عراق ما بعد صدّام حسين. وقد نشر قبل وفاته في 2019 مذكّرات لم تثر اهتمامًا إعلاميًا كبيرًا حتى تناولتها قناة فضائية، وأحد هذه التقارير الإخبارية نشرته وسائل إعلام عديدة، وتضمّن حوارًا بين الباجة جي وصدّام. الشهادة عنوانها: «عدنان الباجه جي.. رجل بين قرنين»، وفيها أنه قُبض على صدّام عندما كان الباجه جي رئيسًا لمجلس الحكم العراقي بالوكالة. وفي مقابلة بينهما، قال الباجة جي لصدّام إنه جاء مع الأميركيين لبناء حكم ديمقراطي. فقال صدّام: «كان حكمنا ديمقراطيًا»، وردّ الباجة جي: «لا لم يكن حكمكم ديمقراطيًا، بل كان استبداديًا» ثم تابع الباجة جي: «عندي سؤال يشغلني منذ سنوات ... لماذا لم تنسحب من الكويت عندما كان بمقدوركم فعل ذلك؟»، فأجاب صدّام: «كنت على استعداد للانسحاب، لكنني اشترطت حل قضايا أخرى في المنطقة»، فقال الباجة جي: «أنت تعرف أن ذلك كان يعدّ من المطالب التعجيزية».. فردّ صدّام: «التاريخ هو الذي سيحكم». وردًا على التساؤل بشأن الطبيعة الاستبدادية لحكمه قال صدّام: «العراق يحتاج إلى حاكم عادل وحازم»، فقال الباجة جي: «لم تكن حاكما عادلًا بلا شك، وكان حكمكم مسؤولًا عن قتل مئات الآلاف من العراقيين»، فأنهى صدّام الحديث مكررًا: «التاريخ هو الذي سيحكم ويقرّر».

يستحق هذا الحوار بالفعل أن يكون موضوع اهتمام إعلامي بعد وفاة طرفيه، مليء بما يستحق التأمل والتعليق، وبخاصة أن أسئلته ما تزال ماثلة في الراهن العربي، وبإمكان قارئه أن يضع مكان اسم الباجة جي أسماء عشرات السائلين، وأن يضع مكان اسم صدّام حسين أسماء مستبدّين راحلين وأحياء عديدين دونما حاجة إلى تغيير الكثير في نص الحوار.

والأهم في الحوار، في تقديري، هذا التبجح اللاعقلاني، حتى اللحظة الأخيرة، والكراهية العميقة للحقيقة التي تجعل المستبدّ/ السفاح، في حالات كثيرة في الواقع العربي المعاصر، لا يقبل لحظة مواجهة مع الحقيقة، فيكون حال إمساكه بالسلطة «محتجبًا» بدوائر أمنية مغلقة بإحكام (تستلهم عزلة الحسن بن الصباح زعيم «الحشاشين» في قلعته المنيعة «أَلَموت») مستمتعًا بقدرته التامة على «الإملاء».

وإذا وجد المستبد/ السفاح نفسه في مواجهة الحقيقة (مجرّدًا من السلطة) كما هو الحال في المثال النادر الذي نحن بصدده، رد على أدلة إدانته، بالضبط كما فعل صدّام حسين، بـ «خطاب إرجاء سياسي»، يحيل فيه على التاريخ، وحكم التاريخ، في إصرار مرضي على أنه فوق معايير التقييم، وعلى أنه جزءٌ من التاريخ يجب إرجاء الحكم عليه طويلًا، وتأمل قول إبليس لربّ العزة في الحوار الذي رواه القرآن: «قال أنظرني إلى يوم يبعثون». هذا فضلًا عن «إعادة تعريف الظواهر»، أيضًا كما فعل إبليس عندما أعاد تعريف «الشجرة المحرّمة» ليغوي آدم بالأكل منها، وقد أطلق عليها «شجرة الخلد»، ونسب إليها ما يشاء، مبتدعًا تعريفًا مضللًا لكُنه الشجرة وصفاتها. وفي هذا الحوار، أعاد صدّام حسين تعريف الديمقراطية والعدل والحزم، واعتبر أن الحكم عليه «ممتنع» إلا على يد «التاريخ». ومستبدّون سفاحون كثيرون بنوا لأنفسهم «كهوف أوهام» بشأن شعوبهم، تجعلهم أبعد ما يكون عن احتمال الندم على جرم (أي جرم)، في إنكار تام للمعايير الأخلاقية والقيم الإنسانية، والعدالة.

ولكن أحد الدروس المهمة في الحوار كذلك حجم إصرار الغرب على أن يعتبر بعض القضايا تشكل مرتكزات لاستقرار في المنطقة من وجهة نظره، وأن محاولة تغيير معادلتها عبر تهديد مصالحه لن تفلح، وبالتالي، فإن مسار تغيير الواقع العربي على نحو أكثر إنصافًا لشعوبه يمر عبر تغيير معادلات القوة الشاملة على المدى البعيد، لا عبر «مغامرة» هوليوودية تنتهي بتغيير مسار التاريخ في صفقة «تبادل رهائن»: الكويت (أو غيرها) مقابل كذا أو كذا ....!

ومن أعاجيب واقعنا العربي أن معظم من استباحوا ما لا تجوز استباحته أقسموا بأغلظ الأيمان أن ما اقترفوه كان لإنقاذ «الدولة الوطنية»، بينما القسم الأكبر من مفردات عالمهم، فكرًا وسلوكًا، يُنكر فكرة الدولة تمامًا: البنية والوسائل والأهداف، ومعظمهم ينظر إلى العالم بمنظور مزدوج المصدر: إبليس وزعيم الحشاشين.

(كاتب مصري)

ثنائيات الإصلاح الأردني ومفارقاته

مهند مبيضين

أقرّ مجلس النواب الأردني بعد نحو 60 ساعة من النقاش الذي استغرق تسع جلسات 30 تعديلاً جديداً على الدستور، وهي تعديلاتٌ أرسلتها الحكومة، بناءً على مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية. وكانت حصيلة التصويت 104 أصوات أيّدت التعديلات الدستورية، فيما رفضها ثمانية نواب، من أصل 112 نائباً، وقد رفض النواب من التعديلات مادةً تنص على رفع الحصانة عن النائب لغايات المحاكمة والتوقيف، وأبقوا على الحصانة لهم في أثناء فترة النيابة. وبموازاة حفاظ النواب على حصانتهم، وسّعت التعديلات المُقرّة من صلاحيات الملك عبد الله الثاني في تعيين كلّ من مدير الأمن العام وقاضي القضاة ورئيس المجلس القضائي الشرعي والمفتي العام ورئيس الديوان الملكي ووزير البلاط ومستشاري الملك، وفي قبول استقالاتهم منفرداً ومن دون توقيع من رئيس الوزراء أو الوزراء المختصين بذلك. وأقرّ النواب إنشاء مجلس للأمن القومي، يدعوه الملك إلى الانعقاد ويصادق على قراراته، وهذا التعديل لم تنسّب به لجنة التحديث، وإنما أضافته الحكومة، وهو تعديل غير ضروري في نظر كثيرين، ما دام الملك بموجب الدستور يرأس كل السلطات ومصانا من المسؤولية. ويبقى أمام النواب مشروع قانوني الأحزاب والانتخاب، والتي سوف يمضي المجلس بمناقشتها، سلة متكاملة للتحديث السياسي. والمفارقة في إقرار التعديلات الدستورية ما حدث في الجلسة الأولى لمناقشتها من غضب وعنف، وما آلت إليه النتيجة النهائية من شبه إجماع، إذ رسم المجلس لنفسه صورة محيّرة بين مشهدي الرفض والموافقة، ومع أنّه ليس عند الأردنيين شغف بتحليل سمات مجلس نوابهم، ولا متابعة أداء أعضائه، بقدر ما عندهم رغبة جامحة بالنقد والتندر على النواب، فإن محاولة وضع إطار للعمل النيابي ومواقفه تظل أمراً صعبًا في ظلّ طبيعة البنية الاجتماعية والسياسية لمجلس النواب.

للأسف، يبدو الموقف العام من الإصلاح في الأردن ملتبساً. هناك دعاة إصلاح وتحديث، وهناك دعاة إبقاء الحال على حاله. هناك محافظون يريدون البقاء على الدولة بصيغتها الراهنة مع تغليف مواقفهم بالحرص على هوية الدولة ومقولة التوطين، وهناك جماعات مجتمع مدني من قوى يسارية وليبرالية، ولهذه التأثير في الرأي العام، لكنّها لا تملك الشوكة، في مجتمع يرتفع مستوى تدينه والدعوة إلى المحافظة فيه. في الأردن ثنائيات عديدة متنافرة: الدولة والقبيلة، العدالة وحقوق الأردنيات، الهوية الوطنية والتوطين، وغيرها من مفاهيم تعكس حجم القلق والصراع الاجتماعي وغياب مشروع كبير يحسم مصائر الإصلاح والديمقراطية التي تعثرت كثيراً منذ ثلاثة عقود على استئنافها. ومع ذلك كله، هناك ارتفاع منسوب انقسام النخبة السياسية، الأمر الذي مثله النواب خير تمثيل، ففي الأردن تحديث يراه بعضهم صعب التحقق، وينهض محللون يتحدثون على الشاشات عن الدولة العميقة وصراع الأجنحة الحاكمة والقوى الضاغطة، ويغفل الكلّ عن طبيعة بنية الدولة في المشرق العربي وتضخيمها، وعن المسار العام الذي حكم تكوينها، وعن عامل الشرعية في الدولة العربية، الذي هو مختلفٌ عنه في الدولة الغربية، والذي تحدّد بالشرعية الديمقراطية التداولية، فقبل انحسارها وتعديلها أو التصويت عليها في مجلس النواب، ولاحقاً مجلس الأعيان، بدت مخرجات لجنة التحديث الملكية هي الهدف والضحية في آن. وتبدو الشعبوية عند بعض النواب ورجال السياسة هي الغاية للأسف، وبدا أنّ العقل هو الغائب الأكبر الذي سجّل غيابه لصالح العصبيات التي تغطي الفضاء العام في الأردن وتحكمه على أساس جهوي وعشائري عصبوي. وللأسف تصيب المُطالع لحالة المجتمع الأردني الدهشة؛ فثمة نخب تخشى الديمقراطية والإصلاح، وتراه مسماراً في نعش الدولة التي ورثوها، وتعاقبوا فيها وحفظ لهم صيغ حضورهم التمثيلية في الحكم، وبالطبع غنائمهم وامتيازاتهم.

إنهم خصوم التقدم في الأردن ممن يتحدّثون عن الإصلاح، وحماية الملك والعرش والدولة من تغيير وجهها، هم ذاتهم يتحدّثون عن الولاء والبراء للملك، ويعتبرونه القاسم المشترك بين الجميع، وهم ذاتهم من يرفضون إرادته في الإصلاح، بتبنّي مقولة الدفاع عن حقوق الأردنيين والدفاع عن هويتهم، وهذا ما يهمسون به في ما بينهم وبين أنصارهم. ومع أنّهم لا يملكون إثباتاً على حجّتهم، إلّا أنّ الإثبات المضاد غير قادر على تعرية هذه المقولات ومواجهتها. وفي المقابل، هناك رافضون للإصلاح من دون تفسير لرفضهم، غير الغضب والتعصّب والتشكيك بالدولة والحكم ومسارها الإصلاحي. ويتغذى هذا الموقف من ضعف الثقة وتراجعها، وغياب الحكومات وهشاشة تشكيلها. ولا يمكن استرجاع موقف هذا التيار أو تعديله إلا بمشروع كبير يستعيد ثقة جمهوره ومؤيديه بالدولة، وهذا المشروع يكون في الاقتصاد أولاً، وفي إعادة تعريف الدولة دورها في حياة الأردنيين، خصوصا في الأطراف التي صحت فجأة على هيئاتٍ مستقلةٍ موازية لعمل الوزارات الخدمية، وفي تحويل صفة المواطن إلى زبون، وفي تقليل حضور التنمية من جهة الدولة في الأطراف لصالح تعزيز حضور رجال الأعمال والشركات للاستثمار ودورهم في البوادي والأطراف، من دون إحداث تغيير تنموي في حياة الناس. تنبثق المفارق الراهنة في الشارع السياسي الأردني الذي من المفترض أن مجلس النواب الحالي يعكسه ويمثله، من أن الشارع الأردني أمام استحقاق إقرار خريطة طريق إصلاحية، ولكنه (مجلس النواب) غير محترف للسياسة، فهو تمثيلي تقليدي، لا يُقرّ ناسُ كثيرون بأنّه يمثلهم ويعدّونه إثباتاً على الضعف والفشل، لأنّه مُخرج لقانون انتخاب سلبي، وفي ثنائية المخاوف من تبدل الواقع أو تغيير هوية الدولة، ومقولة تغيير وجهتها نحو قواعدها التقليدية التاريخية وإفقاد هويتها المستقرة حصانتها التي هي متخيلة. في ظلّ هذا المشهد، يحضر الإعلام عاملاً ضاغطاً على النواب، تصويراً متعدّداً وكاميرات تلتقط الأخطاء وتحليلاً على الشاشات لا يوجد فيه علم ولا معرفة. لذا، فإنّ شرط الإمكان القَبلي لتطوير أيّ ديمقراطية مفقود، وشرط التحوّل السياسي غير متوفر لغياب القوى المنظمة في المجتمع. وفي ظلّ حال كهذا، تبدو صعوبة مهمة رئاسة مجلس النواب التي يجب أن تصبر وتناور أكثر وتتسامى وتسمح بالنقاش، على أن يكون النقاش عقلانياً من دون اتهامات وبلاغات، لكنّ شرط اللغة التشريعية العالية مطلوب.

> محافظون يريدون البقاء على الدولة بصيغتها الراهنة مع تغليف مواقفهم بالحرص على هوية الدولة ومقولة التوطين

(أستاذ جامعي أردني)

كاريكاتير **عماد حجاج**

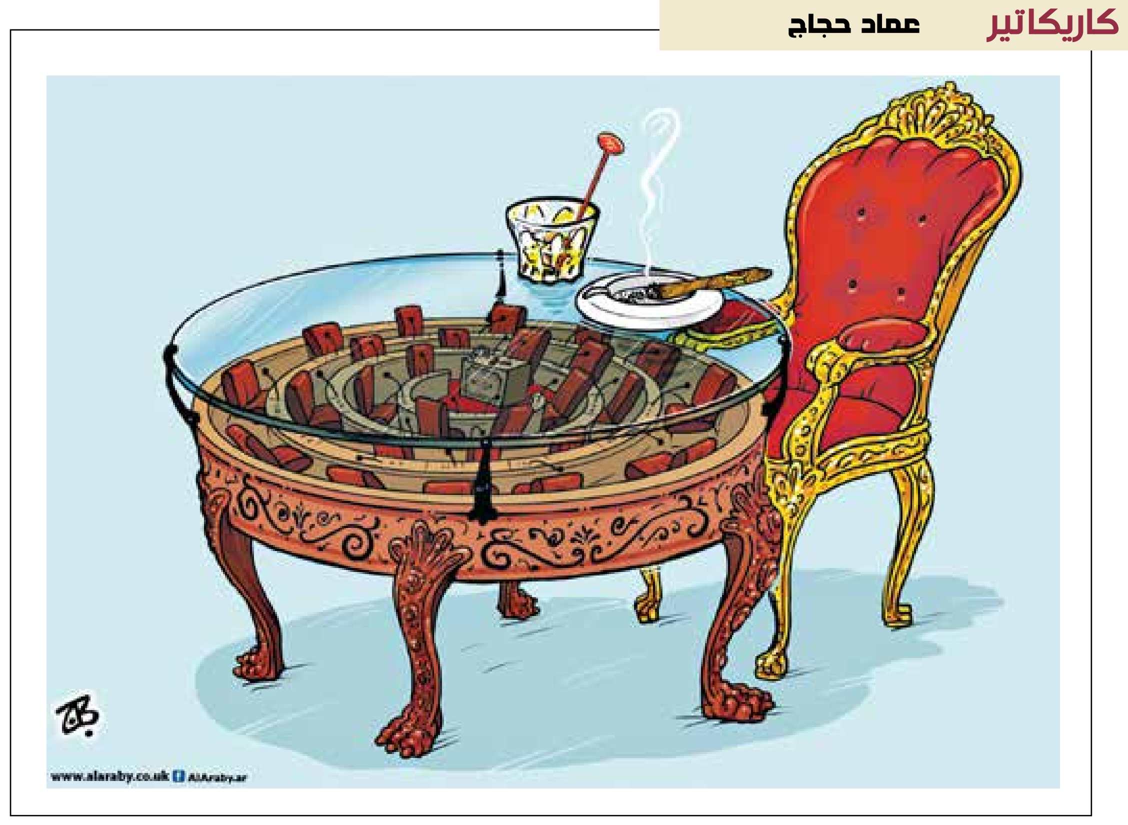

تونس مملكة الهلوسة والرعب

المهدي مبروك

يؤكّد المفكر الألماني، نيكلاس لومان، وهو أحد أبرز وجوه العلوم الاجتماعية في ألمانيا خلال العقود الأخيرة، أنّ بإمكان الناس أن يمنحوا ثقتهم لغيرهم أو يسحبوها وفق السياقات والوضعيات الخاصة بهم، غير أنّه يستحيل ألّا يثقوا دوماً بغيرهم، وإذا حدث ذلك، عليهم ألّا يبرحوا أفرشتهم. بدأنا في تونس، منذ مدة، ندخل هذه الحالة المعمّمة من الهلوسة والرعب، كما يصفها لومان ذاته، وهي حالة تختلف تماماً عن الحذر أو الشك أو الارتياب، فحتى في هذه الحالات نظل دوماً مشدودين إلى الثقة، نداويها ونعالجها، على أمل إنقاذها، فبلا شك نحرص عادة على أن نعيد بناء الثقة أو تجديدها، أما الرعب والهلوسة فلا شافي منهما، إنّهما قاتلان مدمّران. وقد تستفحل الحالة أيضاً، وبسرعة عجيبة، إن لم نتدارك. ندرك جيداً أنّ الناس، في حالات الفترات الانتقالية الحادّة، يصابون بالتشكيك في ماضيهم وقادتهم، فيعمدون إلى عدم تصديق ما كان سائداً سابقاً. يضعون كلّ شيء في سلة كبيرة من عدم الثقة والإنكار، حتى الحقائق الراسخة والبديهيات الصلبة تغدو وهماً وسراباً مريراً. يتم تفتيت هذه الثوابت، من أجل إيجاد جغرافيا جديدة للحقيقة، تشيّدها سردياتٌ مُحدثة، تقع خارج تراب الآخرين، سواء من حكموا أو عارضوا. في هذه الصحراء الفريدة، يتم استنبات حقائق أخرى، لا صلة لها بما هو سابق، أو هكذا يتوهم مقاولو «الفترة الجيدة»، خصوصاً إذا كانوا يزعمون أنهم يصحّحون ما سبق، بل يبنون على أنقاضه مملكة الحقيقة والخير الأسمى السعيد.

ينشط السيد رئيس الجمهورية، منذ سنوات، في إدراك هذه المنطقة العازلة التي ستؤدّي تماماً إلى صحراء اليقين، إذ يزرع غابة حقائقه وحيداً. يبدأ بزرع الشك رويداً رويداً، ثم يحرق ما بدت له أكاذيب وأخطاء وأوهاماً. معجم الرئيس قيس سعيّد ثري، لوصم الماضي وجعله شرّاً محضاً. لذا يسحب الثقة من الدستور والبرلمان والهيئة العليا لمقاومة الفساد والنخب والأحزاب والمجلس الأعلى للقضاء والقضاة والمدرسة، والقائمة طويلة... كلّ هذه البناءات والهياكل والمؤسسات ينخرها الفساد، وهي لا تصلح أصلاً. مقابل هذا، الوحيد الجدير بالثقة هو سيادته. كلّ هؤلاء خونة وفاقدو الوطنية ومجرمون ولصوص... إلخ.

باحثاً عن حجج ومبررات لكلّ هذه الحروب التي يشنّها على الماضي القريب، يعود الرئيس إلى أشياء عديدة من دون تمييز أو تمحيص، حتى يطمس ما راكمته البلاد خلال العشرية الفارطة، على تعثره وارتباكه وما شابه من أعطاب بليغة: ملفات قضائية لم تبتّ فيها المحاكم بعد، تدوينات فيسبوكية أوقعته مرّات عديدة في أخطاء كارثية ومحرجة، على غرار تباهيه بأنّ عدد أنصاره تجاوز مليوناً وثمانمائة ألف في إحدى التظاهرات المؤيدة له، والحال أنّها كانت تلاعباً مفضوحاً حتى للهواة من أحد المواقع الإلكترونية المنتحلة... إلخ. تقارير أمنية لا أحد يدري خلفية وجهتها والمصالح التي تكون وراءها. الأنكى من هذا كلّه أنّه لا يستمع إلى محيطه، وحتى من اجتباهم من مستشاريه، لا يجرؤ أحدٌ على تنسيب قوله. يقول التونسيون واصفين الشخص الذي لا يُنصت لغيره في مثل شعبي «يغنّي وجناحه يرد عليه». وهذا ينطبق على الرئيس سعيّد، يتكلم ليسمع صوته يتردّد في الآفاق. حالة اكتمال حقيقي وإشباع تغنيه عن غيره، فهم أتباع وحواريون يردّدون ما لديه من حكمة. وليس من الاعتباطي في شيء أن يخترع هؤلاء ما سمّوها حملات تفسيرية. يتحوّلون فيها إلى شرّاح يبسطون إلينا ما استعصى من أفكار، حتى نفهم، نحن العامّة، بعضاً مما كانت حكمته تقصد.

سحب الثقة وتبديدها بهذا الشكل المنهجي المدمّر لن تكون لهما عواقب وخيمة على التجربة الديمقراطية التي قد يتيح لها التاريخ مستقبلاً إمكانية التدارك والإصلاح، ولو طال الزمن، فحسب، بل عواقبهما الوخيمة أيضاً على الثقافة السياسية برمتها، والقدرة على العيش المشترك. لا يهدم الرئيس ما تسمى الأجسام الوسيطة: من أحزاب ونقابات وجمعيات وهيئات ومنتديات، لأنّها عاجزة عن تجسيد مثل الديمقراطية وإرادة الشعب، بل لأنّها فاسدة تحديداً. نخرها فساد النوايا وفساد المال وفساد الإرادة. هذه الخطايا والرذائل التي يجمعها الرئيس بجرة قلم، ويرمي بها على خصومه، حتى تغدو لهم لباسهم وجلدتهم الموبوءة هي التي تدمّر إمكانية بناء المشترك، ولو في حدّه الأدنى. ولا يحرص الرئيس على مجرد إنتاج حالة الفراغ من حوله، حتى يبدو الوحيد الجدير بالثقة. تؤكّد التجارب العديدة أنّ فقدان الثقة بهذا الشكل، سواء في تاريخ البلاد والنخب والمؤسّسات والذاكرة، لا يلتهم الماضي فحسب، أي هذه «المنظومة» التي حكمت البلاد، ذلك أنّ مستقبل هذه الجماعة الوطنية سيظل مهدّداً حقيقة. حالة الرعب والهلوسة وافتقاد الحد الأدنى من اليقين ستؤدّي، لا محالة، إلى عنفٍ معمّم. فلنتخيل لو أننا فقدنا الثقة بالنخب والأمن والقضاء والجيش والمدرسة والإعلام والقانون، ما علينا إلّا أن نلزم بيوتنا أو نعد أكفاناً لبعضنا بعضاً، وقد غدا العيش المشترك مستحيلاً، بل جهنم مفتوحة على مصراعيها.

> لو فقدنا الثقة بالنخب والأمن والقضاء والجيش والمدرسة والإعلام والقانون ما علينا إلّا أن نلزم بيوتنا

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

في وداع ديزموند توتو

أحمد ماهر

غيب الموت، يوم 26 الشهر الماضي (ديسمبر/ كانون الأول)، واحدا من الرجال العظماء الذي نادرا ما يجود العالم بمثله. كبير الأساقفة في جنوب أفريقيا، ديزموند توتو، رحل عن 90 عاما بعد صراع طويل مع سرطان البروستاتا. إنه الرجل الذي كان دوره رئيسياً في مقاومة نظام الفصل العنصري جنبا إلى جنب مع نيلسون مانديلا، وهو أحد أيقونات الكفاح ضد الظلم والعنصرية، ودافع عن السلام والمصالحة والسلام الأهلي. تم تعيين ديزموند توتو كاهنا أنغليكانيا عام 1962، ودرس علم اللاهوت في لندن عام 1966، وتدرّج في المناصب حتى أصبح مدير صندوق التعليم اللاهوتي لأفريقيا، وشغل منصب الأمين العام لمجلس كنائس جنوب أفريقيا منذ 1978 إلى 1985. وفي 1985، أصبح أسقف جوهانسبرغ، وفي 1986 أصبح رئيس أساقفة كيب تاون، وهو المنصب الأعلى في التسلسل الهرمي الأنغليكاني في جنوب أفريقيا، وفي 1986 أيضًا، أصبح رئيسًا لمؤتمر الكنائس في كل أنحاء أفريقيا، ما أدى إلى مزيد من الجولات في القارّة.

كان له دور رئيسي بجانب نيلسون مانديلا في مناهضة نظام الفصل العنصري، وظل من أبرز داعمي منهج اللاعنف وضرورة الإصرار على نيل الحقوق بدون اللجوء إلى الصراعات المسلحة التي قد تؤدّي إلى مزيد من الدماء. وعمل أيضا وسيطا بين الفصائل المتنافسة داخل مجتمع السود، فقد كانت هناك بالطبع مجموعات عديدة، ويرجّح بعضها استخدام الكفاح المسلح ضد نظام الفصل العنصري، وهو ما كان يستخدمه الحكام البيض ذريعة لاستخدام عنف مضاد كسلطة حاكمة.

حزنت كثيرا عند علمي بخبر وفاته، فمكانته كبيرة لدي بوصفه مناضلا من أجل الحقوق، وأحد رموز منهج اللاعنف، ومن أبرز نماذج العدالة الانتقالية في التاريخ وأشهرهم. وعلى المستوى الشخصي، كان ديزموند توتو ممن أعربوا عن معارضتهم كثيرا مما حدث في مصر بعد 3 يوليو/ تموز 2013، وكان ممن وقّعوا على عرائض وخطابات تطالب بالدفع في اتجاه العدالة الانتقالية والسلم الأهلي. وإلى ذلك كله، كان من الشخصيات الدولية التي طالبت بإطلاق سراحي بعد حبسي على خلفية قانون التظاهر في أواخر عام 2013.

وبشكل عام، سيرة حياة ديزموند توتو ملهمة كثيرا لأجيالنا والأجيال اللاحقة، فإجراءات العدالة الانتقالية ومساراتها في غاية الصعوبة، وتحتاج شجاعة وصبرا غير محدودين. لذلك من المهم أن ندرس سيرته وتجربته كثيرا، فبعد أن أطلق الرئيس فريدريك دي كليرك عام 1990 سراح نيلسون مانديلا، وقاد مانديلا وتوتو مفاوضات لإنهاء نظام الفصل العنصري واعتماد ديمقراطية متعدّدة الأعراق، أسفرت الانتخابات العامة في 1994 عن تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة مانديلا الذي اختار توتو لرئاسة لجنة الحقيقة والمصالحة للتحقيق في انتهاكات ارتكبتها كل من الجماعات المؤيدة والمناهضة للفصل العنصري، منذ سقوط النظام. وكانت مهمة اللجنة جمع الأدلة على جرائم اللاإنسانية واللاأخلاقية، وتحديد ما إذا كان الذين اعترفوا بتورّطهم في تلك الجرائم يستحقون العفو أم لا، واستمر عمل اللجنة برئاسة توتو حتى أغسطس/ آب 1998. لم يكتف بالنضال ضد نظام الفصل العنصري في بلده، بل ناضل بعد ذلك لتحقيق عدالة أكبر، وأن تكون جنوب أفريقيا نموذجا لأمة قوس قزح التي يعيش فيها الجميع في سلام ووئام، بغض النظر عن الطائفة أو العرق أو اللون. ودعا إلى محاسبة المخطئ من أصحاب البشرة السمراء بالشدة نفسها التي كان يطالب بها بمحاسبة أصحاب البشرة البيضاء.

وفي عام 2005 اعتبر توتو أن الضحايا لم يتلقوا التعويضات المناسبة، وأنه كان على اللجنة معاقبة المتورّطين في العنف الذين لم يطلبوا العفو أيضا. وجدير بالذكر أن الحكومة لم تبدأ في صرف التعويضات إلا بداية من عام 2003، ولم يتم صرف إلا أقل من خمس المبلغ الذي تمت التوصية به للضحايا. وكانت جلسات الاستماع الرسمية قد بدأت في 16 إبريل/ نيسان 1996، تقدّم حوالي سبعة آلاف شخص بطلب للعفو لكن 10% فقط حصلوا عليه، وهم الذين توافقوا مع المعايير والشروط التي وضعتها اللجنة التي اعتمدت مبدأ العفو المشروط أو الجزئي سبيلا لتحقيق العدالة، بدلا من الإجراءات العقابية، فكان المبدأ أن المكاشفة والمصارحة وطلب الصفح أكثر فائدة من العقاب والانتقام، فقد كان في وسع مرتكبي الانتهاكات الإدلاء بشهاداتهم وطلب العفو، وكان المدعوون يجلبون الضحايا للاستماع لشهاداتهم، خصوصا لو كانت عكس إفادات المتهمين. وقد أصدرت اللجنة تقريرا فيه أكثر من 22000 شهادة، وكان بإمكان اللجنة منح عفو للمتهمين ما لم يرتكبوا جرائم، وكان من حق اللجنة منح حق الأهلية السياسية للمتهمين أو حرمانهم منها لوقت محدد أو منع دائم، عقابا على جرائم جرى إثباتها. كانت هناك انتقادات عديدة لنتائج لجنة أعمال الحقيقة والمصالحة، فقد استطاع كثيرون من رموز الفصل العنصري الإفلات من العقاب، كما أن الرئيس التالي لمانديلا (ثامبو إمبيكي) أقر تعديلات تتيح منح العفو لمرتكبي الجرائم بشروط أسهل من قبل، منها عدم الحاجة للاستماع لإفادات وشهادات الضحايا وذويهم. ويعتقد كثيرون أن التجربة الجنوب أفريقية كانت الأكثر نجاحًا، على الرغم من الأخطاء، لأنها لم تتهرّب من ماضيها، بل تناولته بالتشريح، مستخلصة منه الدروس والعبر، فصارت أكثر لجان الحقيقة والمصالحة شهرة، على الرغم من أنها لم تكن الأولى، فلجنة الحقيقة والمصالحة كانت الأولى بين 19 لجنة مشابهة في العالم للاستماع للأقوال على الملأ. وكانت هناك تجارب أفريقية، مثل اللجنة التي شكلها الديكتاتور الأوغندي عيدي أمين عام 1974، وانتهت إلى لا شيء، ورفض النظام نشر التقرير والتوصيات بعد مجهود كبير، اتضح بعد ذلك أنها كانت فقط لتجميل الصورة ولاكتساب الشرعية. مجرّد الحديث عن الحقيقة والمصالحة لا يعني اجتثاث جذور المشكلة وحلها، كما أنها ليست إجراءً شكليا أو صوريا، وليست شكلا من أشكال «عفا الله عما سلف». وإنما عموما عندما يكون هناك حديث عن انتهاكات تثور أسئلة بشأن المحاسبة والقصاص، وعن الشكل الأمثل للقصاص. وعلى الجانب الآخر، يخشى المتورّط من العقاب، وربما تتّسع دائرة الانتقام لتطاول دوائر أكبر كانت (عبد المأمور)، وربما تطاول أسر مرتكبي الانتهاكات وعائلاتهم. ولذلك من الطبيعي أن تكون مقاومة أطراف عديدة فكرة المصالحة أو العدالة الانتقالية، فلم يكن الأمر سهلا بالتأكيد، فقد حارب المحافظون البيض المؤيدون للفصل العنصري ديزموند توتو، واعتبره الليبراليون متطرّفا ضد البيض. أما الراديكاليون السود فاعتبروه مهادنا ومفرّطا في حقوقهم. وبالطبع، لا يستطيع إنسان إرضاء كل البشر مهما كانت صوابية أفعاله.

لم يكن ديزموند توتو يخشى البوح بآرائه مهما كانت صادمة أو خارج السياق الدولي أو المواءمات الدولية. على سبيل المثال، انتقد ممارسات بريطانيا العنصرية واكتظاظ السجون البريطانية بعدد ضخم من السود، وأغضب إسرائيل والجماعات الصهيونية عندما انتقد إسرائيل، واعتبر أن ممارساتها ضد الفلسطينيين تشبه ما حدث من حكومة الفصل العنصري ضد السود، وتساءل: كيف للشعب اليهودي الذي عانى من الاضطهاد في أوروبا أن يستخدم الأساليب نفسها ضد الفلسطينيين؟

وكانت هناك حادثة شهيرة عندما توجه إلى دار الأوبرا في كيب تاون، ليطالبها بإلغاء حفلتها التي كان مقرّرا عقدها في إسرائيل، حيث من غير الملائم أن يؤدّي الفنانون من جنوب أفريقيا أعمالهم الفنية داخل دولةٍ لا تزال تعتمد نظام الفصل العنصري، وترفض إعطاء الفلسطينيين حقوقهم، خصوصا أن الفلسطينيين أيضا لم يكن لهم الحق في حضور تلك الأعمال الفنية في إسرائيل كما الحق للإسرائيليين. هاجمه الاتحاد الصهيوني في جنوب أفريقيا، وأيضا السفارة الإسرائيلية في جوهانسبرغ، ومجالس وجمعيات يهودية عديدة في العالم، ولاحقته اتهامات معاداة السامية التي يتم رفعها في وجه كل من يناصر الحقوق الفلسطينية.

رحم الله القسيس ديزموند توتو، الذي كان من الشخصيات النادرة التي تناصر الحق والحرية في كل مكان. ونتمنى أن يكثر الله من أمثاله في العالم في زماننا هذا، وأيضا أن نستطيع أن نتدارس تجربته في العدالة الانتقالية وكيفية التعايش السلمي في الوطن نفسه، رغم اختلاف العرق واللون والعقيدة، ورغم حروب الماضي وخلافاته.

> كان من الذين أعربوا عن معارضتهم ما حدث في مصر بعد 3 يوليو وممن وقّعوا على خطابات تطالب بالدفع في اتجاه العدالة الانتقالية

(ناشط مصري)

رامي شعث أيضاً وأيضاً

معن البياري

أمّا وأن الناشط المصري الفلسطيني (والعكس صحيح)، رامي شعث (50 عاما)، نُفي من مصر إلى فرنسا، وأُجبر على التخلّي عن جنسيته المصرية شرطاً للإفراج عنه من سجونٍ أمضى فيها 900 يوم من الاعتقال الاحتياطي، فهذا يعني أن النظام في مصر صارٍ محصّنا من فائض الخطورة التي كان يمثّلها عليه رامي، محتجزا في السجن أو مقيما في البلد. .. ليس بغير هذه السخرية في الوُسع أن يُفهم خطف رامي شعث من منزله في القاهرة في يوليو/تموز 2019، ثم حبسه، وترحيل زوجته الفرنسية، وإشاعة اتهاماتٍ له لا تستقيم مع العقل، ثم ربطه بمجموعة نشطاء تم ترتيب قضيةٍ ضدهم، أفاد رامي ومحاميه لاحقا بأن المحقّقين معه لم يوجّهوا إليه أي سؤال بصددها، ثم الأسبوع الماضي الإفراج عنه، استجابةً لتدخّل فرنسي، على أن يتخلّى عن جنسيته المصرية التي اكتسبها من والده المزدوج الجنسية، ووالدته المصرية، وأن يُبعَد من البلد إلى بلده (طيّروه إلى عمّان، ففلسطين محتلة وليس فيها مطار فلسطيني، ثم طار إلى باريس). وليس من سؤالٍ يلحّ هنا سوى عمّا أحرزه الحكم في مصر من افتعال كل هذه القصة. وفي القناعة، من قبلُ وبعد، إنه كان يُعاقِب هذا الشاب لنشاطه ضمن حركة مقاطعة إسرائيل، فأسئلة المحقّقين معه تركّزت على جهده هذا، وهويات أعضاء الحركة، على ما أوضح محاميه، بعد أن تعذّر إثبات خرافة نشره أخبارا كاذبة، متعمّدا، عن الأوضاع في مصر، واستحال ثبوت ارتكابه جرائم (!)، بالاشتراك مع جماعة غرضها تعطيل أحكام الدستور، ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة مهماتها (!). فضلا عنه أنه جرى اعتقال زملاء مصريين له في مقاطعة إسرائيل.

تحترف السلطة الراهنة في مصر الطخّ على نفسها، من فرط حماقاتها، سيما في اعتقالاتها الطائشة، واحتجاز ناشطين ومثقفين وأصحاب رأي، واقتراف صنوفٍ من الاضطهاد مريعة فيهم، ومنذ وثبة «3 يوليو» في 2013 قضى نحو 900 مصري في السجون بالإهمال الطبي والتعذيب وغيرهما. ولا تُنسى قولة والدة المغدور الإيطالي، جوليو ريجيني، إنهم في المعتقل المصري عذبوه كما لو كان مصريا. ومع بقاء آلافٍ محتجزين باتهاماتٍ ملفقة، وفي ظروف سيئة، ومع نقصانٍ فادح في المساطر الإجرائية في التحقيق والمقاضاة، ومع الخلل المهول في راهن العدالة في مصر، فإن رامي شعث يُصبح محظوظا، وقد نال حرّيته، بعد إسناد حملةٍ عربيةٍ ودوليةٍ تضامنت معه، ومع ضغوط فرنسية من أجله، بالتوازي مع ابتلاع التنويريين إياهم ألسنتهم بشأنه. وثمّة من رجّح أن إطلاق سراحه استجابةٌ لمطلب إدارة الرئيس بايدن تحسين أوضاع حقوق الإنسان، والإفراج عن معتقلين سياسيين، لتُفرج عن جزءٍ معلّق من منحة مساعدات عسكرية تبلغ 300 مليون دولار. وفي هذا السياق، جاء الإفراج عن علا القرضاوي وإسراء عبد الفتاح ورامي كامل وباتريك زكي. والمؤكّد أن تدخلاتٍ أميركيةً وأوروبيةً ضاغطة، ومباشرة على الرئيس عبد الفتاح السيسي، تُجدي نفعا، فليست منسية جلسة ترامب مع آية حجازي في البيت الأبيض، بعد استجابتهم في القاهرة لطلبه الإفراج عنها، وهي التي رفضت الاستجابة لإجبارها على التنازل عن جنسيتها المصرية، الأمر الذي لم يقدر عليه الناشط محمد سلطان الذي جرى نفيه إلى أميركا. والظاهر أن السلطة الراهنة في مصر تستطيب الأخذ بسنّة الاحتلال البريطاني نفي الخصوم والمناضلين، سعد زغلول وأحمد عرابي مثلا.

أجاد رامي شعث القول، بلغةٍ إنجليزيةٍ واثقة، أمام صحافيين تجمّعوا في انتظاره أمام مطار ديغول في باريس، إنه سيستمر في النضال من أجل أن تكون مصر أفضل، وسيواصل إصراره لتحرير أصدقائه، وقد تعرّف على كثيرين في سجون بعضها تحت الأرض، وكل واحدٍ منهم إنسان، وليس مجرّد رقم. وأجادت أسرته في بيانها، وقد أعلنت استياءها من إجبار رامي على التنازل عن جنسيته المصرية شرطا للإفراج عنه، وكان يجب أن يجري هذا «غير مشروط، بعد سنتين ونصف السنة من الاعتقال الظالم في ظروفٍ غير إنسانية». و«مصر كانت وستبقى وطن رامي، ولن يغيره التنازل القسري عن جنسيته أبدا». أجاد كثيرون، صادقون، في نعتهم ما ارتكبته السلطة الحاكمة في القاهرة بحق رامي بما يستحقّ من شجب وتنديد. وليس مفاجئا خرس الملتحقين بالطغيان وأثوابه وشبّيحته عن الجهر بموقف أخلاقي، فيما يثرثرون عن تنوير وتقدّم وديمقراطية وحقوق.

.. حرية رامي شعث منقوصة فيما مظاليم عديدون محتجزون.

أميركا بين التطرّف والديمقراطية

سامح راشد

«من دون اتخاذ إجراء فوري، فإنّنا نواجه خطر نشوب صراع أهلي وفقدان ديمقراطيتنا الثمينة...»... لم تصدر هذه الكلمات عن زعيم سياسي في دولة عالم ثالثية لا تعرف الديمقراطية أو لا تزال في بداياتها، بل صدرت عن رئيس سابق في دولةٍ تكاد تتزعم ما يمكن اعتباره معسكر الديمقراطية في العالم. بهذه الكلمات، اختتم الرئيس الأميركي السابق، جيمي كارتر، مقالاً له في صحيفة «نيويورك تايمز» بمناسبة الذكرى الأولى لعملية اقتحام الكونغرس في 6 يناير/ كانون الثاني 2021. عبّر كارتر عن حالة القلق التي تسود قطاعات واسعة من الأميركيين، خشيةً على المبادئ والقيم التي يحلو لهم تسميتها «الديمقراطية الأميركية» كما لو كانت نموذجاً خاصاً بهم. ولا يعني ذلك أنّ الديمقراطية الأميركية مُحصَّنة ضد الانتهاك أو أنّها نموذج خالٍ من النواقص والأخطاء، فهي ككلّ نظام سياسي وضعه البشر، ليست مثالية ولا كاملة، فما شهدته واشنطن العام الماضي إشارة خطر، ليس بخصوص الآليات الديمقراطية أو القواعد التي يتبعها النظام السياسي الأميركي، بل بشأن جوهر الليبرالية والمبادئ والقيم التي يهتدي بها المجتمع الأميركي، فهو تغير مجتمعي بالأساس وتحول حقيقي في النسق الثقافي للشعب الأميركي، وفي التركيبة القيمية لشرائح من الأميركيين، ربما لم تتسع بعد لتشمل كلّ المجتمع أو غالبيته، لكنّها بالتأكيد تتمدّد أفقياً ورأسياً. أما اليمين المتطرّف الذي بدأ يزحف على الشارع الأميركي، الاجتماعي والسياسي، فقد صار ينتظم في كياناتٍ وجماعاتٍ يتوافق أعضاؤها ويشجع بعضهم بعضاً على ممارسة كل أنواع العنف والإقصاء، تجسيداً لأفكارها وقناعاتها العنصرية بامتياز.

يمكن بسهولة رصد تجليات هذه الأفكار وتطبيقاتها لدى بعض رموز الطبقة السياسية والاقتصادية، في أداء دونالد ترامب خلال فترة رئاسته، وفي إصراره العنيد على أن نتائج الانتخابات كانت في صالحه، والتمسّك بالعودة إلى البيت الأبيض في انتخابات 2024. أما الظهير الشعبي لهذه النخب المتطرّفة، فهو الأكثر حضوراً وتأثيراً وفاعلية في الشارع الأميركي، وإن ليس بشكل مطلق، إذ لا يزال الأميركيون الديمقراطيون المتسامحون أكثر حضوراً وهيمنة (حتى الآن). ومن أبرز التجليات المبكرة لذلك الصراع المنتظر في الولايات المتحدة، ذلك السجال الدائر بشأن القوانين الانتخابية، مثل قانون «عدّ الأصوات» وقواعد توزيع الدوائر والضمانات المصاحبة لآلية المجمع الانتخابي. وسيتنازع الديمقراطيون والجمهوريون تعديل تلك القوانين، كل في صالحه، إما لتحرير الكونغرس من سطوة حكام الولايات والهيئات الناخبة، وإما نحو مزيد من الاحتكام إلى أصوات الناخبين المباشرة. ليس من المتوقع، بالطبع، أن ينتهي سريعاً الجدل القانوني/ السياسي الجاري، لكن المؤكّد أن الحراك والتحولات المتسارعة في المجتمع الأميركي ستنشئ حالة صراع وتنازع مجتمعي، تتمظهر بدورها في صراع سياسي وقانوني. واشنطن مقبلة، إذاً، على مرحلة صعبة من التضاغط والتنازع الداخلي، ليس فقط على السلطة الحكومية، بل بالأساس على السلطة الحقيقية المنتشرة عبر الولايات، أي المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن الأذرع السياسية والفروع المحلية للكيانات الاقتصادية الكبيرة. فإذا تأزم الموقف ولم يُحَلّ قانونياً ولا سياسياً، فإنّ الاحتراب الأهلي سيكون الوحيد مساراً مثيراً للجميع. وهذا ما فطن إليه كارتر وحذّر منه. وحينئذ، لن يكون هناك مخرج من هذا المنحدر نحو الهاوية، إلّا باستعادة الأميركيين القيم والمبادئ التي غذّت الروح التكاملية الأميركية في الماضي، وأسست الدولة الاتحادية بعد حربٍ أهلية ضروس، وهو احتمال لا يزال قائماً، وإن لم يعد مؤكّداً بالمرّة.

من الهيمنة الليبرالية إلى نظام اللاقطبية

رفيق عبد السلام

نجح الأميركان منذ الحرب العالمية الثانية في إعادة بناء النظام الدولي تحت سيطرتهم على أنقاض ما عرف وقتها بنظام السلم البريطاني Pax Britannica، بفضل تفوقهم العسكري الهائل، ثم برنامج مساعداتهم الموجه إلى أوروبا المنهكة من الحرب، في إطار ما عرف بمخطط مارشال، فقد دفعت بهم الأحداث التاريخية، ومن ذلك صراعات الأوروبيين التي لا تنتهي، دفعاً نحو دخول الساحة الدولية، على نحو ما ظهر ذلك جليا في المبادئ الأربعة عشر لوودرو ويلسون ودوره النشيط في صياغة بنود معاهدة فرساي ومؤتمر باريس سنة 1919 الذي ضم القوى الأوروبية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى على حساب القوى المهزومة. وقد تمكّن الأميركان على امتداد هذه المسيرة، أي منذ الحرب العالمية الأولى، من هزيمة ثلاث قوى كبرى في المجالين، الأوروبي والآسيوي، وهي ألمانيا الجمهورية ومن بعدها النازية، واليابان الإمبراطورية، ثم أخيراً الاتحاد السوفييتي. ضمن سياق الحرب الباردة، تم تكوين ما يشبه نادياً ديمقراطيّاً محروساً بحلف شمال الأطلسي، يضم الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين بدرجة أولى، في مواجهة اتحاد سوفييتي معبأ أيديولوجياً ومسلح عسكرياً بذراع قوي (حلف وارسو)، لكنّه كان أضعف من الناحية الاقتصادية ومواقع النفوذ الدولي، بحكم أنّه ولد من أصله محاصراً.

وعند التمحيص، يتبين أنّ النموذج الليبرالي الأميركي الذي فرض نفسه بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من كلّ الصعوبات التي يواجهها، ما زال له قصب السبق في المعادلة الدولية، بحكم تفوّق الولايات المتحدة في ميزان القوى العسكري، وبدرجة أقل على الصعيد الاقتصادي المالي، عبر أذرعها الدولية الضاربة. بيد أنّ النموذج الليبرالي نفسه بات يواجه اليوم منافسة جدية من قوى دولية صاعدة وأخرى قديمة عائدة، توازياً مع الصعوبات الداخلية التي أضحت توهن عظمه من الداخل، على نحو ما بدا ذلك واضحاً في الأزمة الاقتصادية سنة 2008 التي ما زالت تداعياتها قائمة.

المفارقة العجيبة، أو لعلّه مكر التاريخ بلغة هيغل، أنّه في السنوات التي كان يحتفي الأميركان بانتصارهم النهائي على العدو الشيوعي مع سقوط الاتحاد السوفييتي، أو ما سميت إمبراطورية الشر، بدأت تتخلق بصورة تدريجية بوادر منافساتٍ دوليةٍ من نوع جديد، وربما أكثر تعقيداً من صراعات الحرب الباردة، وربما كان الاتحاد السوفييتي قوةً كابحةً للغرب الليبرالي، ومن ذلك توجهه من التخفيف من غلواء اقتصاد السوق وإعطاء دور للدولة في الرعاية الاجتماعية والصحية وحماية الفقراء.

كان للأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبها المحافظون الجدد، تحت تأثير الأجندة الإسرائيلية، وفي إطار مسعاهم إلى تدشين ما أسموه القرن الأميركي الجديد، بالغ الأثر على موقع الولايات المتحدة في الساحة الدولية وصورتهم العامة في مختلف القارات. كان احتلال أفغانستان سنة 2001، ثم العراق سنة 2003، بمثابة ورطة تاريخية كبرى استنزفت قواهم العسكرية، وحتى المالية، في منطقةٍ لا تمثل خطراً جدّياً من الناحية الاستراتيجية، وكان ذلك متزامناً مع استفزاز الحلفاء أنفسهم على نحو ما بدا ذلك من لغة رامسفيلد، وزير دفاع بوش الابن، الذي صنف أوروبا ما بين قديمة وجديدة. وقد وفّر هذا الوضع للصينيين فرصة ذهبية لمراكمة مكاسبهم العسكرية والاقتصادية التي انتزعوها منذ بداية مرحلة الانفتاح مع دونغ سيو بينغ أواخر سبعينيات القرن الماضي، كما أعطى فرصة للروس في حقبة بوتين، لالتقاط أنفاسهم وإعادة ضبط مجالهم الحيوي في الاتحاد السوفييتي المفكّك، ثم التوسع إلى ما هو أبعد من ذلك.

ولعلّ أكبر التحديات التي تواجه الغرب اليوم، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، صعود حداثة صينية تبدو، في صورتها العامة، بمثابة مزيج مركب من السلطوية السياسية «المهذّبة» مع امتلاك قدرات عسكرية ضخمة وإمكانات علمية كبيرة إلى جانب ثقل ديموغرافي غير مسبوق. وما يزيد من تعقيد الوضع أكثر في العلاقة بالصين أنّ خيارات الغرب إزاءها تبدو صعبة ومحدودة. الدخول معها في حرب لن يكون نزهة قصيرة أو مضمونة العواقب، سواء من الناحية الاقتصادية أم من الناحية العسكرية الاستراتيجية. أما الاستمرار في سياسة احتوائها ضمن المنظومة الدولية على نحو ما تسير عليه الأمور خلال العقدين الأخيرين فلا يعني شيئاً سوى مزيد من إعطاء الوقت للصين، لتعزيز وضعها الاستراتيجي وربح مساحاتٍ أوسع في مجال الانتشار العالمي والتموقع أكثر داخل المؤسسات الدولية.

بيّنت تجربة العقود الأخيرة أنّ الصين تتحرّك وفق رؤية ثابتة، وعلى هدي مرحلية مدروسة. وهي اليوم بصدد بناء مشروعها الانتشاري الخاص، ومن ذلك بناء قدراتها العسكرية الضخمة في بحر الصين وجنوب شرق آسيا، ثم انخراطها المكثف والدؤوب في مدّ شبكة اقتصادية وتجارية ولوجستية موازية في إطار ما عرف بخط الحزام والطريق.

على الجهة الأخرى، تسير روسيا بوتين بخطىً واثقة نحو استعادة مواقعها المفقودة في المجال الذي ورثته عن الاتحاد السوفييتي، وهي مصرّة على ضم ما تعتبره مجالاً حيوياً لها بقوة الجيش، على نحو ما رأينا ذلك في ضم شبه جزيرة القرم سنة 2014، والانتشار العسكري اليوم على حدود أوكرانيا إلى جانب التدخل في سورية وليبيا، على الرغم من الضربة الالتفافية التي تلقتها روسيا بوتين في فنائها الخلفي بانفجار الأوضاع في كازاخستان ضد النظام السلطوي المدعوم من موسكو.

وعلى الرغم من أنّ روسيا «الجديدة» لا تمثل ثقلاً عسكرياً واقتصادياً يوازي سلفها الاتحاد السوفييتي، فمن المعروف أنّ روسيا، وكما هو معهود منذ عهد القياصرة، تزاحم القوى الغربية بقوة السلاح والصناعات العسكرية، وليس بقدراتها الاقتصادية أو المالية التي تعتبر ضعيفة مقارنة حتى بالدول الأوروبية متوسطة الحجم.

واحدة من النتائج المباشرة لشيوع الحداثة الغربية، بقوة الجيوش والتوسّع الرأسمالي والتأثير الثقافي خلال القرون الثلاثة الأخيرة، تثبيت طابعها المركزي والاحتكاري إلى حد بعيد. كانت نشأة الحداثة، في البداية، مقترنة بالطابعين، التحكيمي والمركزي، على الصعد، السياسي والعسكري الثقافي، بحكم ما صاحبها من تملّك لأدوات القوة والفعل في عالم الطبيعة والبشر مع توجهات تبشيرية أنوارية في إطار أيديولوجيا التقدم، فالاكتشافات العلمية والابتكارات التقنية المتزامنة مع مغامرة الاستكشاف التجاري والتوسع العسكري، والمصحوبة باندفاعات تنويرية لنشر الحضارة والتقدم، أتاحت للقوى الأوروبية امتلاك زمام المبادرة لإخضاع شعوب كبيرةٍ وقارّات واسعة من العالم من دون أن تواجه تحدّيات تذكر، فقد أفرز اكتشاف الطباعة والتلغراف والهاتف والاصطرلاب، ثم المقذوفات النارية، وبعد ذلك ظهور الثورة الصناعية، فرقاً هائلاً بين المراكز الأوروبية الكبرى، المسلحة بالعلوم والتقانة والمستقوية بالجيوش المهنية المدرّبة وبالأيديولوجيا المهمة التمدينية، وهوة واسعة مع بقية قارّات العالم وشعوبها التي كان يغلب عليها الطابع الزراعي والنمط التقليدي للاجتماع. هذا ما مكّن بضعة آلاف من الجنود البريطانيين المدرّبين عصرياً، مثلاً، من السيطرة على بلدٍ شاسع وكثير السكان، مثل الهند، وقس على ذلك استحواذ هولندا على إندونيسيا، وفرنسا على بلدان أفريقيا واحتلال البلجيك الكونغو والإنكليز والقوى الغربية أجزاء من الصين الكبرى وغيرها.

> بيّنت تجربة العقود الأخيرة أنّ الصين تتحرّك وفق رؤية ثابتة، وعلى هدي مرحلية مدروسة. وهي اليوم بصدد بناء مشروعها الانتشاري الخاص
>
> النظام الدولي يتجه اليوم نحو تعدّدية المراكز والقوى، بما يشبه نظام القرن التاسع عشر الذي كانت تتزاحم فيه قوى أوروبية متعدّدة

كانت الحداثة في طورها الأول نادي امتياز مغلقاً، يتكون من قلة قليلة من الدول الأوروبية، ثم توسّع نطاق هذه الحداثة نسبياً باتجاه أميركا الأطلسية وبعض المستعمرات التي استوطنها الأوروبيون، مثل كندا وأستراليا ونيوزيلندا في إطار ما سيوصف لاحقاً بالغرب، وهذا ما أسّس ثنائية الغرب مقابل الآخرين، مع وجود سرديات ومقولات ومفاهيم تعزّز هذه المركزية الغربية. بيد أنّ الحداثة فقدت، بصورة تدريجية ومتوالية، طابعها الاحتكاري والمركزي، ليس بسبب قرار إرادي اتخذته القوى الكبرى بالتخلي عن سيطرتها وتحكميتها المركزية، لكنّ لأنّ صيرورة الحداثة نفسها ووفق منطقها الخاص، صنعت وضعاً عالمياً فكّك مركزية الغرب. المعطى الجديد الذي نشهده اليوم ليس بالضرورة تراجع الغرب، أو حتى ضعفه وذهاب ريحه، بقدر ما يعود الأمر إلى صعود قوى دولية أخرى، قادرة على المنافسة والمزاحمة من دون أن يفقد الغرب حضوره الفاعل، فمع انتشار التحديث على نطاق واسع، وبكلّ مظاهره، ومن ذلك التوسّع التمديني (التمركز الحضري) وانتشار التعليم والقدرة على اكتساب العلوم والتقنيات، ثم التمرّس بالتصنيع، فقدت القوى الغربية مركزيتها الخاصة، ومن ثم غدا بمقدور قوى كبرى، وحتى متوسطة الحجم، المزاحمة في اكتساب مقوّمات هذه الحداثة ومراكمة عوامل القوة والثروة، على نحو ما نرى اليوم مع الصين والهند وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا وماليزيا وإندونيسيا وحتى كوريا الشمالية وإيران وغيرها.

سبق للفيلسوف الإنكليزي، جون غراي، أن بيّن أنّ التحديث التقني والعلمي لم يعد حكراً على الغرب، كما أنّ اكتساب هذا المنجز لا يمرّ حتماً عبر البوابة الليبرالية، كما أنّه لا يؤدّي، بالضرورة، إلى النهاية الليبرالية السعيدة، على نحو ما تبشّر به أدبيات التحديث، فهذه العملية جرت وتجري داخل منظومات سياسية وخلفيات ثقافية مختلفة. بل إنّ سلطويات كثيرة تظهر اليوم قدرات متزايدة على اكتساب العلوم والتقنيات بكل أشكالها، خصوصاً العسكري منها، على نحو ما نرى ذلك في الصين وكوريا الشمالية وروسيا بوتين وإيران وبيلاروسيا وغيرها، من دون أن يؤشّر ذلك على السير نحو الوجهة الليبرالية.

من الواضح أنّ النظام الدولي يتجه اليوم نحو تعدّدية المراكز والقوى، بما يشبه نظام القرن التاسع عشر الذي كانت تتزاحم فيه قوى أوروبية متعدّدة، من دون أن ترجح كفة أيّ من منها بصورة كاملة. الأرجح هنا أنّنا لا نسير من نظام هيمنة أميركي نحو نظام هيمنة صيني أو هندي أو روسي أو غيره، بل باتجاه تجاوز مفهوم القوة العظمى المهيمنة، لصالح تعدّد القوى الدولية والإقليمية بما يشبه المجرّات المتعدّدة والمتحرّكة بصورة متوازية. لا نتحدّث هنا عن تعدّدية الأقطاب الدولية، فهذه باتت حقيقة بديهية، بل تشكل ملامح نظام دولي أكثر تعقيداً وتشعباً من ذلك، يمكن وصفه بنظام اللاقطبية أصلاً، بمعنى تعدّد المراكز الدولية وحتى الإقليمية، من دون أن تكون هناك هيمنة واضحة لأيّ قوةٍ من هذه القوى.

(وزير تونسي سابق)

نزارباييف والسيطرة الروسية على كازاخستان

عمار ديوب

اذهب خارجاً أيّها العجوز نزارباييف. ماذا استفدنا من ثلاثين عاماً من الحكم... هذان من شعارات رفعها المحتجون في كازاخستان؛ وهناك مطالب عامة، تتحدّد بتغيير حقيقي للحكومة، انتخابات مباشرة لحكام المقاطعات، عودة إلى دستور 1993 الذي حَدّد الفترات الرئاسية، وسلطات الرئيس، وعدم اضطهاد الناشطين المدنيين، والسماح بالحريات السياسية. لم تصل هذه المطالب إلى التغيير السياسي الكامل، لكنّها تشير إلى أنّ التذمر كبيرٌ وقديم، وليس جديداً، ويتعلق بارتفاع أسعار الغاز المسال، والمستخدم بكثرة في هذا البلد فقط. انعكس الارتفاع هذا ازدياداً مباشراً على أسعار كلّ السلع، وعلى القوّة الشرائية، فعمّت الاحتجاجات الشعبية البلاد. تعدّ كازخستان حكراً على نور سلطان نزارباييف وأسرته وأعوانه. عدا ذلك، استطاع «أبو الأمة» تجنيب بلاده أزمات إقليمية ودولية كثيرة طوال سنوات رئاسته، من 1991 إلى 2019. فهو لم يخرج من الحكم من أجل الديمقراطية، أو نهضة بلاده، وقد فاجأ شعبه حينذاك بقرار الاستقالة، فدَفع رَجُله، قاسم توكاييف إلى الرئاسة، وهو ما يُذكّر بميدفيديف وبوتين، إذ تبادلا الحكم؛ فنزارباييف أصبح طاعناً في السن (81 عاماً)، واحتفظ لنفسه بمناصب عدّة: رئيس مجلس الأمن، ورئيس حزب نور الوطن، ورئيس الجمعية الوطنية للأعراق، ومنصب دائم في المجلس الدستوري؛ هو بذلك يشبه أيضاً بينوشيه الذي خرج من الحكم في تشيلي في 1989، لكنّه ظلّ على رأس القوات المسلحة حتى 1998. يريد نزارباييف انتقالاً سلساً لخليفته، توكاييف، وتأمين حصانة دائمة له ولأتباعه، سيما أنّ تهماً بالفساد تلاحقه، كما أنه يريد الاحتفاظ بمناصب كبرى في الدولة.

لم ينفعه ذكاؤه البيروقراطي، وهو القادم من مؤسسات الاتحاد السوفييتي السابق، وقد كان رئيس وزراء كازاخستان في 1984، وتبوأ مناصب كبيرة في الحزب الشيوعي في هذا البلد. ومع أوّل احتجاجاتٍ قوية، وقد بدأت قبل أيام، أُطيح؛ فأعلن الرئيس الحالي تَسلّم منصب نزارباييف، رئيس الأمن، وفرض حالة الطوارئ، وطرد أفراداً من أسرة نزارباييف من مناصب عمومية، وأقال الحكومة. إذاً، أصبحت أحداث هذا البلد تتطلب رئيساً حقيقيّاً، وليس صوريّاً، وبالتالي «الاسترخاء السياسي» انتهى، وقوّة الاحتجاجات، وشمولها أغلبية البلاد، اضطرت الرئيس، للاستعانة بمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، المهيمنة عليها روسيا للتدخل المباشر، وهذا ما حدث، وهذا يوضح ضعف النظام السياسي، وقوّة الاحتجاجات، والرفض الروسي الحاسم لعدم الاستقرار، سيما أن الوضع على شفا حرب في أوكرانيا، وهشّ في بيلاروسيا، وهذه الدول الأقرب لروسيا، وبسببها وقعت بعض العقوبات على موسكو، وهي تعدّ ضمن التحالف الأوراسي، المواجه لحلف الناتو، وأميركا، وأوروبا. كازاخستان دولة ثريّة بالموارد الباطنية، نفط، غاز، نحاس، زنك، مغنيزيوم، وسواه كثير، واستطاع نزارباييف تحقيق نمو اقتصادي كبير حتى 2017، وطوّر بنيتها التحتية بشكل كبير، وهي تقيم معاهدات كبيرة مع تركيا وأميركا وأوروبا، وتعدُّ دولة إنتاج وعبور للنفط والغاز إلى أوروبا. مشكلة هذا البلد في الفساد وغياب المساواة الاقتصادية، وكذلك في النظام السياسي السلطوي، وغياب أيّة أشكال للحريات، وهذا دفع السكان الذين يراقبون العالم، وما يحدث في أوكرانيا وبيلاروسيا وحتى في الداخل الروسي المتأزم إلى الاحتجاجات القوية.

العنف هو الأداة الوحيدة الحقيقية في ممارسة الحكم، وتراجع نظام كازاخستان عن أسعار الوقود الجديدة، وإقالة الحكومة، وإبعاد نزارباييف، إجراءات ليست سوى أقراص باندول لتخفيف وجع الرأس، وذلك كله لن يساهم في إنهاء الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لقد أشرت لبعض المطالب العامة أعلاه، وهناك سخرية يتناقلها أهل تلك البلاد، وكانت ردّاً على وعود نزارباييف في الإصلاح الاقتصادي، إذ كان يردّد أن هدفه جعل كازاخستان مثل كوريا الجنوبية، فكان الرد الشعبي إنهم يرون بلادهم تتجه إلى أن تصبح كوريا الشمالية، إذ تمّ تمجيد نزارباييف بإطلاق اسمه على العاصمة، وأعطي لقب «أبو الأمة» وشيدت له التماثيل التي حطم بعضها المحتجون، وحسناً فعلوا. استخدام العنف والاستعانة بروسيا فوراً يؤكدان أنّ روسيا التي تدخلت بطلب من الرئيس توكاييف لن تسمح باستخدام كازاخستان ورقة جديدة للتفاوض مع أميركا والاتحاد الأوروبي، ولن تسمح بظهورها خاصرة ضعيفة لها، إذ لها حدود واسعة معها، وكذلك سيكون السماح بتطور الاحتجاجات في هذا البلد بداية احتجاجات كبيرة في دول «إسلامية» كثيرة تحيط بروسيا وتابعة لها، وتعاني بكثرة من الهيمنة الروسية، وهذا ستستغله أميركا والاتحاد الأوروبي بكل تأكيد.

روسيا المُتعبة في أوكرانيا وسورية، ومن العقوبات الدولية عليها، والمرتبكة من التنافس التركي لها في آسيا الوسطى، وهناك علاقات قوية بين تركيا وكازاخستان، وتشتركان في العرق واللغة والتاريخ، تغزو الآن كازاخستان، ولن تتسامح أبداً مع استقلالٍ أكبر أو تحوّل ديمقراطي حقيقي.

فتحت كازاخستان الغنية بالنفط والثروات الباطنية، ومنذ عقود، بلادها للشركات الأميركية والأوروبية للاستثمار، وهناك علاقات قوية مع تركيا، كما أشرت. روسيا غير سعيدة بكل تلك العلاقات، فهي تتجه نحو استعادة مجد الاتحاد السوفييتي، ولم تهضم كلّ أشكال الثورات، الملوّنة، والبرتقالية، في الجمهوريات التي كانت ضمن ذلك الاتحاد، ومنذ 1991، وبالتالي ستعمل على تعزيز نظام قاسم توكاييف، مع تغييرات تشبه التي ما قام بها الرئيس الحالي، وليس أكثر. ما تراه روسيا بأم العين في أوكرانيا من معارضة قويّة للتدخل الروسي لن تسمح به في هذا البلد، ولهذا كان التدخل مباشرة.

> لا تملك روسيا خياراً آخر إلّا القتل والاعتقال والتدمير، وهو ما بوشر به في كازاخستان
>
> تمّ تمجيد نزارباييف بإطلاق اسمه على العاصمة، وأعطي لقب «أبو الأمة» وشيدت له التماثيل التي حطم بعضها المحتجون

علينا هنا التدقيق في أنّ كل الدول المشمولة بمعاهدة الأمن الجماعي سارعت لإنقاذ نظام نزارباييف/ توكاييف، وإرسال الجنود، وهذا يحدث أوّل مرّة منذ إعلان المعاهدة في 1999. ويضاف إليه ضعف المواقف الأميركية والأوروبية. وبالتالي، هناك «اتفاق» دولي وإقليمي على تصفية تلك الاحتجاجات مباشرة. الاحتجاجات هذه لن تتطوّر، ولكنها ستظلّ تستعر بقوّة في تلك الدولة، وفي أوكرانيا وبيلاروسيا وفي روسيا ذاتها، وهذا يفتح على ضرورة تشكيل تحالفاتٍ شعبية بين شعوب تلك الدول من أجل كسر الهيمنة الروسية، وهذا غير متوفر حالياً. الرئيس الروسي بوتين الذي يرى نفسه ندّاً للرئيسين، الأميركي بايدن والصيني شي جين بينغ، سيما أنّه يحتل سورية ويدفع قواته إلى أوكرانيا ويهدّد حلف شمال الأطلسي وأميركا والاتحاد الأوروبي، يرسل طائراته المخصّصة لنقل الجيوش للتدخل في كازاخستان. إذا كان نزارباييف رجلاً قويّاً، فإنّ خليفته ليس كذلك، ويتصادف وصوله إلى الحكم مع محاولة بوتين فرض نفسه زعيماً على دول الاتحاد السوفييتي السابق، وبالتالي تدخل كازاخستان وأوكرانيا وبيلاروسيا كما سورية على الرغم من أنّها من خارج دول ذلك الاتحاد، أسوأ مراحل أزماتها؛ فليس من موقفٍ أميركيٍّ جاد، وهناك ضعف شديد يعانيه الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وتنشغل أميركا بمواجهة الصين. وصول التظاهرات القوية إلى روسيا وحده ما سيقدّم معطيات جديدة، للتغيير في الدول المشار إليها.

لا تملك روسيا خياراً آخر إلّا القتل والاعتقال والتدمير، وهو ما بوشر به في كازاخستان، ولا تملك الدول الأوروبية وأميركا سياساتٍ جادّة نحو التغيير الديمقراطي، ودعم شرعة حقوق الإنسان، ولن تتدخل أبداً من أجل تلك المسائل، وهي قضايا يرفعها عالياً بايدن في سياساته العالمية، فكيف إن أخذنا بالحسبان مصالح شركات كبرى أميركية وأوروبية عاملة في هذا البلد، وهناك مصالح كبرى لتركيا؟

كازاخستان متروكة لغزو روسيٍّ الآن، كما حدث في سورية، وسوى ذلك، ليس هناك إلّا تظاهراتٍ شعبية ستتعرّض لما ذكرناه.

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads